حفل إطلاق الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان

كلمة الترحيب

معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور هكتور حجار،

حضرات ممثلي الوزارات الموقرة،

الزميلة باميلا دي كاميللو، صندوق الأمم المتحدة للسكان،

السيدات والسادة الحضور،

اسمحوا لي بداية أن أتوجه بالتهنئة لمعالي د. حجار، ولطاقم الوزارة الموقر على إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لكبار السن والتي ترسم خارطة طريق للدولة اللبنانية لتأمين الشيخوخة الكريمة والحياة اللائقة لكبار السن .

ونفتخر في الإسكوا أننا واكبنا جهودكم منذ العام 2017، حيث كانت الانطلاقة مع تحضير الدراسة الوطنية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي لكبار السن في لبنان والتي وفرت الأرضية العلمية لمقاربة قضاياهم. بعدها، تضافرت جهودنا مع الوزارة ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحضير الاستراتيجية الوطنية من ثم الخطة التنفيذية التابعة لها.

وقد يتساءل البعض، في ظل الأزمات المتتالية التي تعصف بالبلاد من كل ناحية وصوب، لماذا التركيز على كبار السن؟ ولماذا لا نركز على أولويات أخرى ملحة؟

الجواب ببساطة أنه في ظل هذا الواقع المقلق نحن بأمس الحاجة إلى مبادرات جريئة للدولة لنحمي الفئات الأكثر ضعفاً من السكان، ومن ضمنهم كبار السن.

فشريحة كبيرة من كبار السن اليوم تعاني من الفقر والحرمان بعد أن خسرت كل مدخراتها ومعاشاتها، وهي معرضة للمرض والإهمال ومستبعدة من الجهود التنموية.

وتنعكس هذه التحديات ليس فقط على كبار السن، بل على أفراد أسرهم في معظم الأحيان إذ يتحملون المسؤولية الكاملة لرعاية كبار السن، وتتحمل النساء في الغالب المسؤولية الأكبر في هذا المجال.

كذلك تساهم هذه التحديات في نشر الصورة النمطية السلبية عن كبار السن كعبء على الأسرة والمجتمع ويجب إعالتهم. غير أن هذه الصورة النمطية ليست دقيقة إذ يساهم كبار السن بشكل كبير في مجتمعاتنا وعائلاتنا، بشكل معنوي وحتى مادي في كثير من الأحيان.

وفي بلد مثل لبنان الذي يشهد أسرع وتيرة للشيخوخة في المنطقة العربية إذ سيصنف بحسب التوقعات الديموغرافية كبلد مسن بعد حوالي خمسة عشر عاماً، يصبح التخطيط المبكر لشيخوخة السكان أمراً طارئاً يجب أن يتصدر أولويات الدولة.

فحتى في الدول التي استغرقت عملية التحول الديمغرافي فيها مئة سنة وأكثر كبعض الدول الأوروبية، واجهت تلك الدول صعوبات عديدة في التحضير لشيخوخة السكان وفي التعامل مع انعكاسات هذا التحول الديمغرافي على المجتمع ككل وعلى الاقتصاد الوطني.

إن التخطيط السليم لا يكون إلى من خلال وضع وتنفيذ سياسات عامة متسقة ومترابطة تضع أهدافاً للارتقاء بحياة كبار السن وتضمن حقوقهم تماشيا مع الالتزامات الدولية التي أطّرت مصفوفة متكاملة لحقوق كبار السن. فلا يمكننا أن نتحدث عن شيخوخة نشطة ودمج اجتماعي لكبار السن من دون الحديث عن فرص التعلم مدى الحياة، وتأمين التقاعد المريح، وضمان الرعاية الصحية المتكاملة المناسبة، والتمكين من الاستمرار في الإنتاج، ودعم الأواصر الأسرية والمجتمعية، وملاءمة المساحات والأبنية العامة ووسائل النقل مع احتياجات كبار السن، والحماية من العنف والإساءة والإهمال، وإيلاء الاهتمام اللازم في حالات الطوارئ والنزاعات.

وبالتالي نحتاج إلى أطر سياساتية تتناول مختلف هذه المجالات وتركز على التقاطع والترابط بينها إذا أردنا أن نرسخ ونُفعّل حقوق كبار السن.

كما يجب أن نضمن ونحفّز أكبر قدر من التعاون والتكامل بين مختلف المعنيين من جهات حكومية وغير حكومية. وهنا لا يسعني إلا أن أنوه بالمسار التشاركي الذي اعتمد في وضع الاستراتيجية اللبنانية لكبار السن منذ اليوم الأول والذي نتج عنه وضع استراتيجية شاملة عابرة للقطاعات، لا تستثني أحد، وتعكس أصوات وهموم كبار السن في لبنان.

في الختام أجدد اعتزازنا بالشراكة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان لإنجاز هذا العمل المهم ونتمنى لكم كل التوفيق ومبروك للجميع.